دائم وعادل». أمّا الدولة الفلسطينية المستقلة و م.ت.ف. فالولايات المتحدة «لا تؤيد اقامة دولة مستقلة» (من مقابلة ريغان، **مصدر سبق ذكره**)، وهي، بمناسبة وبغير مناسبة، تشن حملات شعواء على منظمة التحرير.

والمستجد على صعيد الحملات الاميركية المختلفة هو تجاوز التصريحات السياسية العلنية الى المطالبة بسنّ تشريع يصبح، في حال اقراره، ملزماً، قانونياً، بتطبيق اجراءات. فقد وقّع ٣٠ «شيخاً» اميركياً مشروع قانون، على شكل عريضة، يطالبون فيها باعتبار م.ت.ف. «منظمة ارهابية». ووفق هذا المفهوم، يتوجب على الحكومة الاميركية ان تلزم مؤسساتها والاميركيين عامة بالاجراءات و «الممنوعات» التالية (جوزيف سماحه، «مشروع قانون اميركي ضد الشعب الفلسطيني»، **اليوم السابع**، باريس، ١٥/٥/١٩٨٧):

○ منع الاتصال بـ م.ت.ف. وتجريم كل اميركي، سواء أسياسياً كان أو اكاديمياً، من اقامة أي صلة بأي فلسطيني عامل في واحد من اطارات المنظمة (**المصدر نفسه**).

○ اغلاق مكتب المنظمة في نيويورك (التابع للأمم المتحدة)، ومكتبها في واشنطن (الاعلامي) (**المصدر نفسه**).

○ تُمنع م.ت.ف. من الانفاق في أميركا، ويُمنع كل اميركي من أن يأخذ منها «شيئاً ذا قيمة» (**المصدر نفسه**).

المشروع لم يعرض على الكونغرس بعد. لكنه اذا عرض، فمن المتوقع ـ حسبما يرى المطلعون على أوضاع الكونغرس ـ «ان يفوز بأغلبية كاسحة»، وذلك لما للوبي الصهيوني من تأثير في صنع القرارات. الادارة الاميركية، من جانبها، أوضحت موقفها حيال وضع المكتبين، من الناحية القانونية فحسب. ففي رسالة جوابية وجهها وزير الخارجية، جورج شولتس، الى عدد من الشيوخ، جاء التالي:

«○ [ان] المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن قائم حسب القانون الاميركي الصادر عام ١٩٣٨، وخاضع له.

«○ تؤكد وزارة العدل ان المكتب لم يرتكب أي مخالفة قانونية.

«○ يدير المكتب اميركيون، أو مقيمون في اميركا بصورة دائمة.

«○ يعمل المكتب في حماية الدستور الاميركي.

«○ مكتب نيويورك خاضع للاتفاق الخاص بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ولا سلطة أميركية عليه.

«○ يحق للادارة الاميركية ان تمنع، في الحالتين، دخول أفراد الى اراضيها ثبت ضلوعهم المباشر في الارهاب» (**المصدر نفسه**).

المشروع جوبه بحملة مضادة من غير مصدر في اميركا؛ وهو لا يزال يتفاعل على غير صعيد.

الخبير في الشؤون الدستورية، نيكولاس كتن، أكد «ان المشروع لا معادل له في القانون الأميركي» (**المصدر نفسه**).

صحيفتا «نيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست» تطرقتا الى المشروع من زاوية تعرضه للحريات، وفي مقدمها حرية التعبير والتبادل الحرّ للمعلومات، وطابقتاه مع العهد الأسود ـ عهد المكارثية في أميركا، عندما تعرض اميركيون للمطاردة، لمجرد اتهامهم بالانتماء الى أحزاب يسارية (**المصدر نفسه**).

«الاتحاد الاميركي للحريات المدنية» انتقد، في بيان له، المشروع، لتعرضه لحق التعبير الحرّ، وقال «انه لا يجوز منع حرية التعبير، الا اذا ثبتت العلاقة بين ' القول' وبين الجريمة» (**المصدر نفسه**).

«منظمة العرب الاميركيين»، بدورها، هاجمت المشروع، واصدرت بياناً طالبت فيه السناتور روبرت دول (هو صاحب المبادرة) باستقبال وفد منها. ولخصت المنظمة وجهة نظرها في نقاط عدة، أبرزها ان المشروع لا يمكن ان يشجع حواراً من أجل السلام في الشرق الاوسط، وهو موجه، حصراً، ضد الفلسطينيين، لأنه يركز على العنف الفلسطيني من دون أي اشارة الى ارهاب اسرائيل ضد المدنيين العرب (**المصدر نفسه**).

أما الاوساط الفلسطينية في اميركا، فهي، بشكل عام، تعتقد بأن المشروع هو جملة محاولات ترمي الى: قطع الطريق على أي شكل من أشكال الحوار المحتمل بين الادارة الاميركية و م.ت.ف؛